

مسلمو الروهنغيا في باكستان يستنكرون "جريمة" الصمت العالمي



الخميس 3 سبتمبر 2020 12:09 م

لحظات من الرعب لم تغب عن الذاكرة، ورحلات بحث عن الأبناء بينما العالم في حالة "صمت مخز" تجاه معاناة الروهنغيا من وحشية سلطات ميانمار؛ والتي خلفت مئات من الهاربين من مذابح جماعية.

جرائم وحشية لا تسقط بالتقادم، وثقها التاريخ وإن لم يكشف بعد عن كامل تفاصيلها، لاسيما الأهوال التي عاشها مسلمي الروهنغيا، 25 أغسطس 2017، الحملة التي وصفها الأمم المتحدة بـ"الإبادة الجماعية"، بعدما أُجبر نحو 860 ألف شخص على الفرار.

في كراتشي، جنوبي باكستان، لا يزال إبراهيم حسين، أحد مسلمي الروهنغيا الذين يعيشون في تلك المدينة الساحلية، حزينًا على وفاة العشرات من أفراد عائلته، بمن فيهم الأطفال الرضع..

وقال حسين (56 عامًا) إنهم "بدلوا قصارى جهدنا لتحديد مكان ابن أخته وابن عمه، خلال السنوات الثلاث الماضية".

وأضاف للأناضول: "اتصلنا بالعديد من منظمات حقوق الإنسان، بما في ذلك الصليب الأحمر، لمعرفة المزيد عنهم، ولكن دون جدوى".

واستعاد حسين خلال حديثه شريط الأحداث الدامية "كانوا (عائلته) يحاولون الفرار معًا، ولكن سرعان ما تفرقوا، وبسبب التدافع أثناء الهرب من الموت، قُتل العديد منهم، وتمكن البعض الآخر من العبور إلى بنغلاديش، بينما قُعد الإثنين".

- حواجز الاتصالات

ومنذ سبتمبر/أيلول الماضي، أدى الحظر المفروض على الإنترنت والقيود على الاتصالات الهاتفية في مخيمات اللاجئين، في منطقة كوكس بازار جنوبي بنغلاديش، التي تضم أكثر من 1.2 مليون لاجئ من الروهنغيا، إلى إعاقة جهود حسين لتحديد مكان الأقارب المفقودين.

محمد طه، من الروهنغيا الذين ولد ونشأ في كراتشي، لديه قصة مماثلة إلى حد التطابق مع مأساة إبراهيم حسين، حيث فقد خمسة على الأقل من أفراد عائلته، بينهم اثنين من أبناء عمومته، جراء الحملة الوحشية.

وتحدث طه عن معاناة البحث عن باقي أفراد العائلة منذ حملة جيش ميانمار، قائلاً "أقاربنا الذين تمكنوا من الوصول إلى بنغلاديش، يحاولون أيضًا تحديد أماكن المفقودين، ولكننا ما زلنا نفتقر إلى الأخبار".

وأردف: "أصبح من الصعب للغاية حتى الاتصال بالأقارب الذين يعيشون في بنغلاديش، بسبب قيود الهاتف، لدينا اتصال محدود للغاية معهم، ونادرًا ما يتصلون بنا كلما سححت لهم الفرصة للخروج من المخيم، والتحدث من مكتب اتصال عام".

وتشير تقديرات غير رسمية، إلى أن مدينة كراتشي الساحلية، تضم أكثر من 400 ألف مسلم من الروهنغيا، بدأوا بالتدفق إلى المنطقة منذ أوائل الأربعينيات، وقبل تأسيس باكستان، وهو أعلى رقم بعد ميانمار وبنغلاديش.

وحدثت أول موجة نزوح جماعي في عام 1942، بعد أول عملية لجيش ميانمار، أسفرت عن مقتل أكثر من 100 ألف من مسلمي الروهنغيا.

واستوطنت غالبية اللاجئين الروهنغيا، باكستان من 1970 إلى 1980، بعد رحلة طويلة وشاقة عبر بنغلاديش إلى الهند، ثم باكستان.

ومنذ ذلك الحين، لم تعد هناك هجرات جماعية، حيث أغلقت الهند حدودها مع بنغلاديش، وفرضت قيودًا على السفر إلى الحدود مع باكستان. - جريمة الصمت العالمي

ورغم مأساة الأقلية المسلمة في ميانمار، إلا أن أكثر ما يؤذي الروهنغيا هو صمت المجتمع الدولي، حتى عندما وصفتهم الأمم المتحدة، بأنهم أكثر الأشخاص تعرضًا للاضطهاد في العالم.

وقال نور حسين أراكاني، رئيس منتدى تضامن الروهنغيا (مقره كراتشي) "لقد مرت ثلاث سنوات، ولم يتم فعل شيء ملموس لتحميل حكومة ميانمار المسؤولية عن الإبادة الجماعية، وإعادة التوطين الآمن لمسلمي الروهنغيا، وبدلاً من ذلك، لازالت تمارس حكومة ميانمار جرائم الاضطهاد بحقهم".

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وافقت المحكمة الجنائية الدولية على بدء التحقيق في الجرائم ضد الروهنغيا، وهي خطوة رفضتها ميانمار، التي ليست في الأساس طرفاً في نظام روما الأساسي.

ويمثل نظام روما الأساسي "المعاهدة التأسيسية للمحكمة الجنائية الدولية، التي تسعى إلى حماية المجتمعات من الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة اللعدوان.

وفي 23 يناير/كانون الثاني الماضي، أمرت محكمة العدل الدولية، ميانمار بعرض تقرير يثبت اتخاذها تدابير لمنع الإبادة بحق الروهنغيا، في ظرف 4 أشهر، بعد دعوة تقدمت بها

غامبيا لدى المحكمة.

وانتهمت منظمة العفو الدولية، ميانمار بعدم الإقدام على أي خطوات من شأنها إنهاء الوحشية والتمييز ضد مسلمي أراكاني، حتى مع وجود أمر من قبل محكمة العدل الدولية.

وأضاف أراكاني أن تركيا وغامبيا وعدد قليل من الدول الإسلامية الأخرى، هي وحدها التي تناضل باستمرار قضيتنا في المحافل الدولية".

وتابع: "بشكل عام، هناك صمت إجرامي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق في ميانمار، من جانب ما يسمى بالقوى العظمى".

وشدد على أنه ليس هناك زعيماً آخر مثل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يقف بجانبهم، معقباً "شعب الروهنغيا بأكمله يصلي من أجله".

كما لفت أراكاني أن مفتاح حل قضية الروهنغيا في يد الصين.

وأوضح أن حق النقض (الفيتو) الذي تتمتع به الصين، هو الذي يسمح لميانمار بارتكاب جرائم ضد الروهنغيا، مع ضمان الإفلات من العقاب.

واستطرد: "إذا قررت الصين اليوم، يمكن حل المشكلة في غضون أسابيع، ميانمار لا يمكنها أن تقول (لا) ليكن".

وكانت الصين واحدة من الدول القليلة، التي لم تستنكر حملة القمع الوحشية التي جرت في 2017 ضد مسلمي الروهنغيا، واصفة إياها بأنها "شأن داخلي" لميانمار.

وأردف بالقول: "نناشد الحكومة الصينية ألا تنظر إلى هذه (القضية) من منظور سياسي، الأمر إنساني بحت، بكن كانت صديقة وداعمة كبيرة لباكستان، ونحن ممتنون للبلاد على ذلك".

ومنذ 25 أغسطس/ آب 2017، قُتل ما يقرب من 24000 من مسلمي الروهنغيا على يد القوات الحكومية في ميانمار، وفقاً لتقرير صادر عن وكالة التنمية الدولية في أونتاريو (OIDA).

ووثق تقرير أونتاريو، الذي يحمل عنوان "الهجرة القسرية للروهنغيا.. التجربة التي لا توصف"، أن أكثر من 24 ألفاً من الروهنغيا أُلقي بهم في الحرائق، بينما تعرض أكثر من 114 ألفاً آخرين للتعذيب الممنهج.

وأضاف أن ما يقرب من 18 ألف امرأة وفتاة من الروهنغيا، اغتصبن على يد عناصر الجيش والشرطة في ميانمار، كما تم إحراق أكثر من 115 ألف منزل للأقلية المسلمة، وتدمير 113 ألف آخرين.

كما وثقت الأمم المتحدة عمليات اغتصاب جماعي وقتل -طلالت أيضاً الرضع والأطفال الصغار- وحالات الضرب والاختفاء الوحشية التي ارتكبتها قوات ميانمار الحكومية.

ويواجه الروهنغيا، الآن، تهديداً بالإعادة القسرية من قبل حكومة بنغلاديش، على الرغم من عدم وجود حقوق المواطنة، وضمانات السلامة من حكومة ميانمار، التي تمارس التمييز والاضطهاد بحق الأقلية المسلمة.

وتعتبر حكومة ميانمار، الروهنغيا "مهاجرين غير نظاميين" من بنغلاديش، فيما تصنفهم الأمم المتحدة "الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم".